الأمم المتحدة

A/AC.109/2012/SR.9

الجمعية العامة

Distr.: General
5 September 2012
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر موجز للجلسة التاسعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد موريخون ..... (إكوادور)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

طلبات الاستماع

مسائل ساموا الأمريكية وأنغيلا وبرمودا وجزر فيرجن البريطانية وجزر كايمان وغوام ومونتيسرات وبيتكيرن وسانت هيلانة وجزر تركس وكايكوس وجزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة

جلسات الاستماع

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل، وتبيانها في مذكرة وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدوره** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة وسائر محاضر الجلسات في وثيقة تصويب.

12-38192X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠:١٥

إقرار جدول الأعمال

١ - وأُقر جدول الأعمال.

طلبات الاستماع

٢ - **الرئيس:** لفت النظر إلى طلب الاستماع الوارد في المذكرة ٠٩/١٢ المتصلة بمسألة أنغيلا. ورأى أن اللجنة راغبة في تلبية هذا الطلب.

٣ - وقد تقرر ذلك.

مسائل ساموا الأمريكية وأنغيلا وبرمودا وجزر فيرجن البريطانية وجزر كايمان وغوام ومونتيسرات وبيتكيرن وسانت هيلانة وجزر تركس وكايكوس وجزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة (A/AC.109/2012/2-11 و A/AC.109/2012/L.8؛ A/AC.109/2012/13)

جلسات الاستماع

٤ - **الرئيس:** قال إنه وفقاً للممارسة المعتادة لدى اللجنة، يُدعى طالبو الاستماع إلى اتخاذ أماكنهم إلى طاولة طالبي الاستماع وينسحب هؤلاء بعد الإدلاء ببياناتهم.

أنغيلا

٥ - **السيدة جومبس - كونور** (مجمّع أنغيلا الفني): تكلمت باسم حكومة أنغيلا، فقالت إن لجنة الإصلاح الدستوري والانتخابي تستعد لصياغة دستور جديد يتضمن أحكاماً من أجل الحد بشكل ملموس من سلطات الحاكم. بيد أن الدولة القائمة بالإدارة قد أشارت إلى أنها لا توافق على ترتيب كهذا، وهو موقف يتعارض بشكل واضح مع ممارسة الحكم الرشيد. فدستور الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي يجنح دائماً إلى محاباة الشعب، لكن الدولة القائمة بالإدارة تدوس الآن حق الشعب في السعي إلى الاستقلال.

٦ - وأضافت قائلة إنه كان من المفروض أن تلتزم المملكة المتحدة بدعم التنمية الاقتصادية والسياسية في أنغيلا، بيد أنها لم تفعل شيئاً للحيلولة دون أن يراكم الإقليم، الذي لا يتجاوز عدد سكانه ٠٠٠ ١٥ نسمة، ديوناً تزيد على ٢٠٠ مليون دولار من دولارات شرق البحر الكاريبي وأن يقع تحت عجز في الميزانية يزيد على ٧٠ مليون دولار. كما أنها لم تحل دون أن يؤجر ممثل الدولة القائمة بالإدارة شواطئ صالحة للاستجمام لمستثمر أجنبي ولمدة ١٢٥ عاماً، مع إمكانية التجديد التلقائي، أو دون منح مستثمر آخر إعفاء من ضرائب القروض إلى الأبد. وأردفت قائلة إنه بعد أن أشرفت الدولة القائمة بالإدارة على تدمير الوضع المالي لأنغيلا، ترفض الآن دعم الممثلين المنتخبين الذين يعملون على إحياء الاقتصاد.

٧ - كما سمحت الدولة القائمة بالإدارة بازدياد كبير في عدد موظفي الخدمة المدنية، لكنها تطلب الآن تخفيض عددهم بنسبة ٣٠ في المائة كشرط لإقرار الميزانية. ولكن لحُسن الحظ أيّد خبير مستقل وجهة نظر حكومة أنغيلا، وهي: أن الميزانية حصيفة وأن التخفيضات المقترحة ستكون مدمّرة. وتحاول الدولة القائمة بالإدارة، رغم إخفاقها فيما يتعلق باقتصادها ذاته، تقييد سياسات أنغيلا الاقتصادية وممارسة الرقابة المباشرة بدلاً من القيام بدور الإشراف.

٨ - وتابعت كلامها قائلة إن دعم التنمية السياسية ينبغي أن يشمل بذل الجهود لتعزيز النظام الديمقراطي وتطبيق الحكم الرشيد. لذا ينبغي للدولة القائمة بالإدارة أن تتعاون مع الممثلين المنتخبين بغية منح شعب الإقليم مزيداً من الاستقلال الذاتي. ومع ذلك فقد منع الحاكم رئيس الوزراء من إعادة تشكيل وزارته كما رفض تأييد المرشح المنتخب للتصرف في حال غياب رئيس الوزراء. فينبغي أن يكون لآراء الممثلين المنتخبين وزن أكبر، بما في ذلك في اختيار حاكم جديد.

ولم يكن من شأن الإعلان عن قيام خبراء دستوريين من وزارة الخارجية والكمنولث بصياغة الدستور الجديد إلا زيادة التوترات وإبراز الموقف الاستعماري الذي تتخذه الدولة القائمة بالإدارة. وكان من شأن هذه التناقضات حرمان شعب أنغيلا من حقه في عدم الخضوع للحكم الأجنبي.

٩ - وثمة مسائل أخرى تتصل بمبادئ الديمقراطية، وسيادة القانون، والحكم الرشيد. فقد وجهت الدولة القائمة بالإدارة إنذاراً لأنغيلا بأن توازن ميزانيتها في غضون ثلاث سنوات، لكنها أزالت من وزارة المالية، وبدون مشاورات، الموظفين الرئيسيين الذين كانوا مسؤولين عن إنعاش أنغيلا مالياً. كما رفضت الدولة القائمة بالإدارة طلب الإقليم دعم حساب الطب الشرعي لمعالجة ادعاءات متعلقة بالفساد.

١٠ - والمفروض هو أن تتقدم الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي نحو مزيد من الاستقلال الذاتي، بيد أن التقهقر فقط هو ما تشهده أنغيلا تحت وطأة النهج الاستعماري الفظ الذي تتبعه الدولة القائمة بالإدارة. فأنغيلا ليست حرة في اختيار الاستقلال، بالنظر إلى أن الدولة القائمة بالإدارة لم تفعل إلا القليل من أجل إيجاد الأحوال الضرورية لذلك، وما برح لزاماً عليها أن تقرر ما إذا كانت ترغب في الاستمرار في التعرّض لخطر فقدان هويتها الثقافية في وجه عملية الاستيعاب التي تقوم بها الدولة القائمة بالإدارة إلى جانب شركائها الأوروبيين. ولذلك يطلب شعب أنغيلا من اللجنة أن توفر الرقابة والدعم لضمان أن تحترم الدولة القائمة بالإدارة الدستور والمبادئ الديمقراطية العامة.

غوام

١١ - **السيد آجون** (ائتلاف جوهان من أجل العدالة والسلام) قال إن وضع الشعوب المستعمرة لا يمكن تقويمه إلا من خلال ممارسة الحق في تقرير المصير. فمن الواضح أنه من حق الشعب المستعمَر أن تتاح له الفرصة لطرح الاستعمار عن طريق إجراء استفتاء شعبي يمنح الناخبين خيارات الوضع السياسي الممكنة بكامل أبعادها. أما المحاولات التي يقوم بها بعض المعلقين للخلط بين المبدأ الدولي في تقرير المصير وبين الترتيبات المؤقتة للحكم الذاتي فهي تشوّه بشكل خطير أحكام القانون الدولي الراهنة.

١٢ - وقد جرت العادة على أن تبحث المناقشات المتعلقة بتقرير المصير مسألة الشعوب التي تعيش تحت وطأة الاستعمار الأجنبي، بيد أن ما قيل قبل اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية هو جد ضئيل فيما يتعلق بحق الشعوب الأصلية في تقرير المصير. أما في حالة غوام، التي يشكّل فيها شعب المستعمرة الأصلي السكان المستعمَرين، فإن ممارسة هذا الشعب حقه في تقرير المصير إنما يعني الحصول على الاستقلال والأصالة في آن معاً.

١٣ - ولا يزال يتعين البت في مسألة من له الحق في التصويت في غوام في استفتاء شعبي لتقرير المصير في المستقبل. فالتسمية ''السكان الأهالي''، الواردة في تشريع غوام، التي أثارت جدلاً بوصفها قيداً مفروضاً على الناخبين، هي تسمية تاريخية أكثر منها قائمة على أساس العرق. إذ أنه من حق الشعب الذي تضرر بسبب الاستعمار خلال فترة محددة من الوقت، انتهت قبل عام ١٩٤٦ - والأكثرية الساحقة منه هم من شعب شامورو - طلب الانتصاف عن هذا الظلم التاريخي. ومع ذلك ذهب بعض المعلقين إلى حد الادعاء بأن دستور الولايات المتحدة يتطلب تكويناً للناخبين بغض النظر عن اللون، في حين أن الذي سيقيَّم في الاستفتاء الشعبي إنما هو حكم غوام من قِبَل حكومة الولايات المتحدة. فلا بد من أن تخضع ممارسة الحق في تقرير المصير للقانون الدولي، وليس للقانون المحلي للولايات المتحدة.

١٤ - وحسب قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥)، للإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي، بموجب الميثاق، وضع

منفصل ومتميز عن أراضي الدولة التي تقوم بإدارته. وهذا يعني أنه ليس في وسع الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها الدولة القائمة بإدارة غوام، أن تستغل سيطرتها على الهجرة في غوام فتملأ الجزيرة بمغتربيها الذين لم يتعرضوا للاستعمار ومن ثم تدّعي أن لكل مقيم في غوام الحق في التصويت في الاستفتاء الشعبي لإنهاء الاستعمار. وقد سبق للجنة المعنية بحقوق الإنسان أن رفضت بحكم أصدرته في عام ٢٠٠٢ محاولة مماثلة من قِبَل فرنسا للتأثير في الاستفتاء لتقرير المصير الذي كان مزمعاً إجراؤه في إقليم كاليدونيا الجديدة.

١٥ - كما رفع ضابط متقاعد في سلاح الجو الأمريكي دعوى في عام ٢٠١١ بأمل إلغاء تشريع غوام الذي يقصر الناخبين في أي استفتاء شعبي يتعلق بتقرير المصير على، ''السكان الأهالي'' في غوام. أما الادعاء بأن هذا القانون يرقى إلى مرتبة التمييز العنصري فهو يؤكد إخفاق الدولة القائمة بالإدارة في تطبيق القانون الدولي لحل المشكلة التي هي دولية بطبيعتها بكل وضوح. وأشار إلى التوصيات المقدمة من السيدة ناتيفيداد باسم حكومة غوام في الحلقة الدراسية الإقليمية الأخيرة التي عقدتها اللجنة الخاصة في إكوادور، فحث اللجنة الخاصة على التعاون مع اللجنة السادسة لوضع ونشر ورقة موقف بشأن تكوين الناخبين بالنسبة لأي استفتاء شعبي يتعلق بتقرير المصير يُزمع إجراؤه في غوام وتقديم نسخة من هذه الورقة لكل إقليم من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية.

جزر تركس و كايكوس

١٦ - **السيد جيبس** (منتدى جزر تركس وكايكوس): أعرب عن قلقه بشأن استمرار انتهاك حقوق الإنسان للمواطنين المولودين في جزر تركس وكايكوس وذلك من قِبَل الدولة القائمة بإدارة الإقليم، وهي المملكة المتحدة. وإذا ما كان للعقد الدولي الثالث لإنهاء الاستعمار أن يشهد مزيداً من التقدم نحو إنهاء الاستعمار في جزر تركس وكايكوس أكثر مما شهده العقدان السابقان، فإنه يتعين على المملكة المتحدة أن تحسِّن أداءها إلى حد كبير لدى القيام بمسؤولياتها المترتبة بموجب الميثاق في مجالي الرقابة والحكم الرشيد. كما تدعو الحاجة إلى رصد الأمم المتحدة الحالة بشكل أكثر فعالية، بالنظر إلى أن الدولة القائمة بالإدارة تمنح معاملة تفضيلية للمغتربين من المملكة المتحدة، بمن فيهم كبار الموظفين. فجرائمهم تبقى بلا عقاب، في حين يطبّق القانون على المذنبين المحليين المزعومين نصاً وروحاً. والمثال الفاضح على ذلك كان حل برلمان جزر تركس وكايكوس في عام ٢٠٠٩ بكامله وإقامة ديكتاتورية مؤقتة بسبب جرائم مزعومة مرتكبة من قِبَل بعض أعضاء البرلمان؛ كما حوكم ما لا يقل عن خمسة أعضاء في البرلمان البريطاني وأدينوا بتهمة الغش خلال الفترة ذاتها، لكن تلك الإدانات لم تسفر أبداً عن تعليق الديمقراطية البرلمانية في المملكة المتحدة.

١٧ - وأضاف قائلا إن ادعاء الدولة القائمة بالإدارة بأن استعاضتها عن الحكم البرلماني بالحكم المباشر إنما هو الحكم الرشيد بعينه فهذا ما ينقضه الوضع الراهن في جزر تركس وكايكوس. فليس للمواطنين من وسيلة للانتصاف إزاء ظلامات الإدارة المؤقتة الديكتاتورية، التي لا يأبه مجلسها الاستشاري ولا محفلها التشاوري بآراء الشعب. كما يفتقر الجمهور إلى الحصول على المعلومات بشأن مداولات هاتين الهيئتين. وعلاوة على ذلك فإن الإدارة والعمليات المالية المتعلقة بتوزيع الموارد الحكومية، بما في ذلك الأراضي التي تعود ملكيتها للتاج البريطاني، ما برحت موضع شك كما كانت قبل حل البرلمان.

١٨ - وما برح مواطنو جزر تركس وكايكوس المقيمون في الخارج محرومين من حقهم في التصويت من جراء شرط الإقامة العسير الذي يتطلب اثني عشر شهراً من أصل أربعة وعشرين شهرا، وهو الشرط الذي لا تطبقه المملكة المتحدة على رعاياها المقيمين في الخارج. كما أن الدولة القائمة

بالإدارة هي الآن بصدد الإذن بوضع دستور جديد يسمح لأفراد القوات المسلحة البريطانية بالتصويت في جزر تركس وكايكوس، وذلك على الرغم من أنه ما من أحد من سكان جزر تركس وكايكوس المولودين فيها هو من أفراد القوات المسلحة البريطانية. أما الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ فتعتورها عيوب فاضحة، بالنظر إلى أن الشروط المطلوبة في عملية تسجيل الناخبين تجعل من الصعب على المواطنين المشاركة؛ فهذه الشروط تنتهك حق الشعب في التصويت الشامل المتساوي، المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

١٩ - وتابع كلامه قائلاً إنه ينبغي للجنة أن تطلب من الدولة القائمة بالإدارة تقديم إيضاح أفضل لتهجمها على حقوق الإنسان لشعب جزر تركس وكايكوس ولمحاولاتها تأخير إحراز تقدم نحو تقرير المصير. ولا بد أيضا من إقناع الدولة القائمة بالإدارة بتقديم تعويضات عن الخسائر الاقتصادية المتكبدة تحت نير الإدارة المؤقتة. وأخيراً، ينبغي للأمم المتحدة أن تنشئ فريق رصد للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في جزر تركس وكايكوس، وتوفير الرقابة على أنشطة الحكومة المؤقتة ووضع الدولة القائمة بالإدارة موضع مساءلة.

مشروع القرار *A/AC.109/2012/L.8*: مسائل ساموا الأمريكية وأنغيلا وبرمودا وجزر فرجين البريطانية وجزر كايمان وغوام ومونتيسرات وبيتكيرن وسانت هيلانة وجزر تركس وكايكوس وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

٢٠ - واعتُمد مشروع القرار A/AC.109/2012/L.8.

ورفعت الجلسة في الساعة ١١:٣٠.